تعقّبات عبد الحليم النّجّار على جولدتسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامي"

د. حدة سابق
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـقسنطينة

الملخص:

يعالج هذا البحث تعقّبات الدكتور عبد الجليل النّجّار على إجنتس جولدتسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامي"، وذلك في المرحلة الأولى المتعلقة بتدوين القرآن الكريم، واختلاف القراءات وأسبابها، حيث حللنا تلك التعقّبات، بما يبرز جهد الدكتور عبد الحليم النّجّار في الدفاع عن القرآن الكريم، فقد بيّن جملة من الأخطاء التي وقع فيها المؤلف، منها المنهجية، والتاريخية، وتحليل النصوص، وكذا التناقض الذي وقع فيه في مواضع مختلفة في كتابه.

Abstract:

This research deals Dr Abdul Jalil Al-Najjar'srevisingon Iguenits Goldziher in his book "Doctrines of Islamic interpretation", in the first phase concerning the codification or writingof the Koran, and the different readings(quiraat) and their causes, as we analyze this Revisions, wish clarify Dr. Abdel Halim al-Najjar's effort to defend from the sacred book (Koran Karim), he displayeda number of mistakes of the author, including the methodology, historical, textual analysis, as well as the contradiction in which Goldziher occurred in different places in his book.

مقدمة:

يعدُّ كتاب "مذاهب التفسير الإسلامي" لمؤلفه الدكتور إجنتس جولدتسيهر[1]، من المؤلفات التي لقيت عناية متميزة عند العلماء والباحثين، بداية بترجمته إلى عدد من اللغات العالمية، في مقدمتها اللغة العربية[2]، وأنجزت حول هذا المؤلف كثير من الدراسات التحليلية والنقدية، مبرزة قيمة الكتاب، ومنهج مؤلفه.

وقد تباينت أراء الباحثين في كتابه، فمنهم المعجب بآرائه، المثني على جهده، الداعي للاقتداء بمسلكه.

ومنهم الناقد لمنهجه، الرافض لآرائه، المنتقد لمصادره، وأدلته في الاستشهاد، وطريقته في التحليل والنقد.

1- ولد إجنتس جولدتسيهر في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة 1850 بمدينة اشتولقيسنبرج بالمجر، من أسرة يهودية، كان أستاذه في الدراسات الشرقية فليشر، ظفر بالدكتوراه سنة 1870، ارتحل إلى عدة مدن أوربية وعربية، منها: برلين، وفينا، والقاهرة، وسوريا، وفلسطين، وغيرها. بدأ في التأليف مبكرا، إذ كتب بحثا عن الصلاة وتقسيمها وأوقاتها وعمره لم يتجاوز الثانية عشرة، وفي السن السادسة عشرة ترجم قصتين من التركية إلى اللغة المجرية.و في سنة 1884 ألف كتابه: "الظاهرية: مذهبهم وتاريخهم". وبعدها بخمس سنوات ألف كتابه : "دراسات إسلامية" في جزئين. وله أيضا " محاضرات في الإسلام" طبع سنة 1910، و"اتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين" طبع سنة 1920، وله غير هذا من المؤلفات والمقالات. ينظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمان بدوي، ص197 – 203.

2- كانت أول طبعة لهذا الكتاب سنة 1920 بعنوان: "اتجاهات تفسير القرآن عند المسلمين، ينظر: موسوعة المستشرقين، عبد الرحمان بدوي، ص201.

وترجمه إلى اللغة العربية الدكتور علي حسن عبد القادر سنة 1944 بعنوان :"المذاهب الإسلامية في التفسير الإسلامي"، طبع بمطبعة العلوم بمصر، ولم يستوعب جميع الكتاب، فلم يتجاوز نصفه، ثم ترجمه الدكتور عبد الحليم النّجّار، بعنوان: "مذاهب التفسير الإسلامي" وطبع بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة 1955، واعتمد في جزئه الأول على ترجمة علي حسن عبد القادر.

وذكره الدكتور مُحَمَّد عبد الرحيم الزيني بعنوان: "مناهج التفسير الإسلامي"، ولا ندري مرجعه في هذه التسمية، ولعله من الأخطاء المطبعية. ينظر: الاستشراق اليهودي رؤية موضوعية، ص46.

وفريق ثالث، أثنى على جهده، وأكبر من إبداعه المنهجي والعرفي، وفي المقابل عاب عليه وانتقده في أخطائه العلمية والمنهجية، وردّ تهجمه على الإسلام ومصادره وفي مقدمتها القرآن الكريم، والسنة النبوية.

ويعد الدكتور عبد الحليم النّجّار من الفريق الثالث، الذين جمع بين الأمرين، حيث كشف عن موقفه من هذا الكتاب الذي أخذ على عاتقه مواصلة ترجمته تتمة لعمل صديقه الدكتور علي حسن عبد القادر، فذكر في مقدمة الترجمة قيمة عمل جولدتسهير في كتابه، ومكانته بين الباحثين، ثم ثنى ببعض الملاحظات التي سجلها من خلال ترجمته للكتاب.

فذكر أن "كتاب "مذاهب التفسير الإسلامي" عمل مبتكر من حيث المنهج والأسلوب، طريف في عرض مناحي الدراسات القرآنية، وتأريخ الثقافات الإسلامية، في جانب من أهم جوانبها، فهو يفتح من هذه الوجهة ميادين جديدة للنظر العلمي، ويرسم نماذج ومثلا من مذاهب التفسير لا يستغني الباحث العربي عن ترجمتها واحتذائها في بحوثه ودراساته، سواء القرآنية وغير القرآنية"[1].

ثم ساق في نقاط عدة ما لاحظه على عمل جولدتسيهر:

1. اشتماله على قليل من النزعات الدينية، وهي نزعات لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب المستشرقين؛ لا سيما فيما يتصل من الدين بسبب أو نسب، يمليها عليهم إلف ملازم، أو هوى متبع، أو قصد جائر. ولو اعتمدنا ذلك سببا في اطراح هذه الكتب وإهمالها لفاتنا خير كثير.

2. أن المؤلف لم يستقص بيان مذاهب التفسير كلها، من تشريعية فقهية؛ ومن لغوية نحوي؛ ومن غير ذلك من وجهات النظر إلى الإعجاز البلاغي، والبحث الكوني، والطبي، فحسبه أنه طريقة ومنهج، ونموذج ومثل.

---

[1]– مذاهب التفسير الإسلامي، مقدمة الترجمة، ص3 – 4.

3. بعض أخطاء علمية لفتنا النظر أحينا إلى أهمها، وتركنا للدارس المختص كثيرا ما لا يخفى عليه بيان وجه الصواب فيه...مثل أن ينسب المؤلف نصوصا إلى الشيخ مُحَمَّد عبده، مع أنها من كلام تلميذه السيد مُحَمَّد رشيد رضا.

4. على أن هناك أخطاء يتورط فيها المستشرقون لغرابة المادة العربية والإسلامية على تفكيرهم، أو لقلة بصرهم بالذوق العربي..."[1].

والظاهر أن الدكتور النّجّار ما أراد حصر ملاحظاته هنا في المقدمة؛ لأن تعقّباته تحتوي على كثير من الملاحظات الجوهرية التي ينتقده فيها منهجيا ومعرفيا. وسنذكر عددا منها في المطالب الآتية بإذن الله تعالى.

وقد ذكر الدكتور مُحَمَّد الزيني أن عبد الحليم النّجّار تعقب آراء جولدتسيهر، "ورد عليها رد خبير، وناقشها مناقشة عميقة بالدليل النقلي والدليل العقلي، وتجلى في مناقشاته سماحة الإسلام، وهدوء العالم، وضبط النفس، والبعد عن التجريح، والرغبة في الوصول إلى الحقيقة، وهذا بين لم يطالع الكتاب والتعقيبات عليه"[2].

المطلب الأول – التعقّبات المتضمنة الدفاع عن القراءات:

لقد وردت أكثر تعقّبات الدكتور عبد الحليم النّجّار في الفصل الأول من كتاب جولدتسيهر متضمنة الدفاع عن القراءات والقراء، حيث كشف حقيقة الأخطاء والأوهام، والتناقضات العلمية التي وقع فيها جولدتسيهر، وناقشها بأسلوب علمي موجز، وفيما يلي أبرز تلك التعقيبات:

أولا: لقد أطلق جولدتسيهر العنان لقلمه لإصدار حكم شديد على القرآن الكريم، حيث وصفه بالاضطراب، انطلاقا من الاختلاف الوارد في القراءات، فقال: "فلا يوجد كتاب تشريعي، اعترفت به طائفة دينية اعترافا عقديا على أنه نص منزل أو موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد

1– مذاهب التفسير الإسلامي، مقدمة الترجمة، ص4 – 5. ومهّد لكل نقطة من تلك النقاط تقريبا، بقوله:"لا يحط من قيمته"، "لا يغض من مكانته"، "لن يضيرنا".

2– الاستشراق اليهودي رؤية موضوعية، بتصرف، ص48.

تعبات عبد الحليم النجار على جولدتسيهر في كتابه ---------- د. حدة سابق
في نص القرآن"[1]. وهذا الحكم، يوحي بأن جولدتسيهر يهدف إلى إبراز صورة مشوهة للقرآن الكريم، ويبتعد به عن صورته الحقيقية المشرقة، التي أكدتها الحقائق العلمية والتاريخية.

وتعقبه الدكتور النّجّار بغرض نفي الاضطراب والاختلاف عن النص القرآني، فالاضطراب لا يكون إلا عند التضارب والاختلاف وهذا منفي عن القرآن الكريم، فيقول عبد الحليم النّجّار: "معنى الاضطراب وعدم الثبات في النص: هو وروده على صور مختلفة أو متضاربة لا يعرف الصحيح الثابت منها. أما ورود النص على صور كلها صحيح النسبة إلى مصدره متواتر الرواية عنه فليس في ذلك شيء من الاضطراب، وعدم الثبات، وقراءات القرآن المعتمدة مهما اختلفت في النص الواحد متواترة كلها، مقطوع بصحة نسبتها إلى المصدر الأصلي"[2].

فالنّجّار ركز في تعقيبه على أن الاضطراب وعدم الثبات يرجع إلى عدم تمييز الصحيح من عدمه، وهذا منفي عن القرآن الكريم؛ لأن علماء الأمة ميزوا القراءات الثابتة المتواترة من غيرها. فما ورد بالرواية الصحيحة الثابتة بأدلته العلمية، فلا يمكن أن يكون فيه اضطراب.

ثانيا: أجهد جولدتسيهر نفسه في تحليل واقع تعامل المسلمين مع النص القرآني، عله يجد ما يوافق رغبته العدائية للقرآن الكريم، لهذا تناول الموضوع من نافذة عناية المسلمين بتوحيد النص القرآني، حيث لاحظ عدم جدية في الموقف، وذلك في قوله: "نستطيع أن نلاحظ من نعوت غير تافهة، بل أساسية في حقيقة الدين، أن الميل إلى توحيد النص الأصلي غريب على الإسلام في بادئ الأمر، أو هو على الأقل أمر غير ذي بال"[3].

وتعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "لا يستطيع أحد أن يثبت أنه كان هناك ميل إلى توحيد نص القرآن، بله انتصار ذلك الميل. وفي ذلك يناقض جولدتسيهر نفسه بما سيذكره فيما بعد من أن المسلمين تلقوا القراءات المختلفة بالتسامح والقبول، وكثير غير ذلك مما

1- مذاهب التفسير الإسلامي، ص4.

2- المصدر نفسه، الهامش، ص04.

3- مذاهب التفسير الإسلامي، ص05، 06.

ذكره. وأبى لأحد أن يقضي بتوحيد النص، والمسلمون متفقون على صحة حديث الرسول من إنزال القرآن على سبعة أحرف"[1].

ومن المواضع المشار إليها في قول النّجّار السابق، قول جولدتسيهر: "هذا النص يعرض منذ أقدم عهود الإسلام، في مواضع كثيرة، قراءات معتمدة على الروايات الموثوق بها"[2]، وقوله: "وتجاه هذه القراءات يسود الميل إلى التسامح في اختلافها"[3].

والذي نلمسه عند قراءة نصوص جولدتسيهر هنا – بل ونوصوص أخرى في كتابه – أن هذا المستشرق يريد فرض فكرة أن هنا ثمة حرية سادت المجتمع الإسلامي في اختيار القراءة قبل عهد عثمان، وأن عثمان أراد الوقوف في وجه ذلك التسامح فدعا إلى توحيد النص.

وهذا فيه مغالطة تاريخية سواء كان الأمر يتعلق بموضوع الحرية في حد ذاتها ومراده منها، والتي من بين الأغراض التي يهدف من خلالها إلى تشبيه القراءات القرآنية، بتعدد النسخ في التوراة.

أو كان الأمر يتعلق باتهام عثمان بقبول قراءة دون أخرى، فوقع في التحيز لطائفة دون أخرى. وهذا منفي تاريخيا عن عثمان ﷺ، إذ جمع القرآن في مصحف واحد لا يعني به طرح القراءات، وإثبات وجه واحد للقرآن الكريم.

ثالثا: يقول جولدتسيهر: "ليس هناك نص موحد للقرآن، ومن هنا نستطيع أن نلمح في صياغته المختلفة أولى مراحل التفسير، والنص المتلقى بالقبول (القراءة المشهورة)، الذي هو لذاته غير موحد في جزئياته، يرجع إلى الكتابة التي بعناية الخليفة الثالث: عثمان دفعا للخطر الماثل من رواية كلام الله في مختلف الدوائر على صورة متغايرة، وتداوله في صور

1– المصدر نفسه، الهامش، ص05.

2– المصدر نفسه، ص06.

3– المصدر نفسه، ص07.

العبادة على نسق غير متفق، فيه إذا رغبة في التوحيد ذات حظ من القبول، بيد أن هذه الرغبة لم يصادفها التوفيق على طول الخط"[1].

وهذا كلام خطير من جولدتسيهر، يحتاج مناقشة علمية طويلة، إلا أن الدكتور عبد الحليم النّجّار اكتفى بالتعليق في جانب واحد فقط، وذلك في كون الرغبة المذكورة لم يكن لها وجود أصلا سواء عند الخليفة عثمان، أو غيره؛ لأن القصد كان متجها إلى إثبات القراءات الصحيحة، دون حجر في اختيار إحداها. وكشف الدكتور النّجّار أن غرض جولدتسيهر هنا هو إبراز ثمة قراءات أحرقت ولم تر النور بسبب هذا الحجر، منها قراءة ابن مسعود"[2].

رابعا: وعندما أشار جولدتسيهر أن اختلاف القراءات لا يخلو من أهمية، في قوله: " تختلف اختلافا ليس دائما من نوع عادم الأهمية"[3]، يعني بتلك الأهمية الاختلاف المفضي للتناقض، وهذا ما نفاه الدكتور النّجّار بقوله: "مهما كان للقراءات المختلفة من أهمية فلم يبلغ ذلك بحال مبلغ التضاد أو التناقض، حاشا لله"[4].

وهنا نقل النّجّار حصر العلماء الاختلاف في ثلاثة أنواع:

- اختلاف اللفظ والمعنى واحد.
- اختلافهما جميعا مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.
- اختلافهما جميعا مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد"[5].

1- مذاهب التفسير الإسلامي، ص06.

2- ينظر: المصدر نفسه، الهامش، ص06.

3- المصدر نفسه، ص07.

4- ينظر: المصدر نفسه، الهامش، ص07.

5- مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص07، نقلا عن النشر لابن الجوزي 49/1.

وقد فصّل هذه الوجوه الشيخ عبد الفتاح القاضي في رده على جولدتسيهر، فقال: "وإننا لو سبرنا القراءات متواترها ومشهورها وصحيحها لوجدنا أن الاختلاف بينها لا يعدو نوعين :

1. أن تختلف القراءتان في اللفظ وتتفقا في المعنى، وهذا النوع ما يرجع إلى اختلاف اللغات. كقراءتي في: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1] ... والحكمة في إنزال هذا النوع في القرآن تيسير تلاوته على ذوي اللغات المختلفة...

2. أن تختلف القراءتان في اللفظ والمعنى معاً مع صحة المعنيين كليهما فلا يكونان متناقضين ولا متعارضين. نحو قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثم نَكْسُوهَا لحماً﴾[2]، قرئ ﴿نُنشِزُهَا﴾ بالزاي، والمعنى: نضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم وتجتمع، وقرئ بالراء، والمعنى: نحييها بعد الموت للحساب. والمعنيان مختلفان، ولكنهما لا يتناقضان ولا يتنافيان بل يلتقيان، لأن الله إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضها إلى بعض حتى تتجمع ثم يحييها للجزاء"[3]

خامسا: ولما أسقط جولدتسيهر الاختلاف في الأفكار والآراء على اختلاف القراءات، فوصف قبول المسلمين لها من باب التسامح، فقال: "وتجاه هذه القراءات يسود الميل إلى التسامح في اختلافها"[4].

ناقشه الدكتور النّجّار، وأشار إلى أن القضية بعيدة كل البعد عن التسامح المبني على الاجتهاد الشخصي، المفضي إلى التسليم للآخرين في آرائهم المطروحة؛ لأن الفيصل

1- سورة الفاتحة، 06.

2- سورة البقرة، 259.

3- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، دار السلام للنشر والطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص11-14.

4- مذاهب التفسير الإسلامي، ص07.

في القراءات هو صحة الرواية، فذكر النّجّار أن القراءة متى ثبتت روايتها واعتمدت صحتها، يكفر من أنكر ذلك[1].

سادسا: ومن غريب صنيع جولدتسيهر: أنه يقع في إسقاط مفاهيمه وتصوراته، على القرآن الكريم، ليجعل منه نسخة محرفة على منوال نسخ التوراة والإنجيل، فيبدي تصوره فيما كان منتظرا من نسخة القرآن الموحدة كيف تكون. فقال:"كان منتظرا من نص إلهي إنما يمكن أن ينسب إلى نفسه حق الصدور عن الله إذا جاء في قالب موحد متلقى من الجميع بالقبول"[2]، وتعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "لا وجه لهذا التحكم، وقد أثبت الله سبحانه إعجاز القرآن لكل من تحداه، أفلا يعلم جولدتسيهر أن من أساليب البلاغة تنويع العرض مع عدم تغير القصد في هذا التنويع"[3].

المطلب الثاني – التعقّبات المتضمنة نقد أسباب نشأة القراءات:

في محاولة من جولدتسيهر للطعن في تواتر القراءات، وثبوت وقفها، راح يربط بين نشأة اختلاف القراءات والخط العربي حيث اعتبر الخط سببا في إحداث الخلاف في القراءة، وذلك في قوله: "وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكلة المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعا لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقاط. بل كذلك في حال تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها. وإذا فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقولا أصلا، أو لم تتحر

1- ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص07.

2- المصدر نفسه، ، ص07.

3- المصدر نفسه، الهامش، ص07.

تعبات عبد الحليم النجار على جولدتسيهر في كتابه ---------- د. حدة سابق
الدقة في نقطه أو تحريكه"[1]، وهذا تقرير خطير منه، يكشف عن هدف خفي، يريد منه الوصول إلى أن القراءات ليست وقفية، وهي وليدة لبيئة لغوية محددة[2].

فجولدتسيهر أرجع سبب نشأة القراءات إلى ما يلي:

- اختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط.
- اختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة.

وقد تعقبه الدكتور النّجّار فيما ذكر سالفا باختصار شديد، مركزا على ناحيتين:

1- أن الخط لم يكن سببا في وجود اختلاف القراءات، بل في استيعاب القراءات الصحيحة بحالته التي كان عليها عند كتابة المصاحف العثمانية.

2- أن العبرة ليست بالخط، وإلا لاعتمدت قراءات يسمح الخط بقراءتها، كقراءة حماد، وقراءة ابن شنبوذ وغيره[3].

أولا – القسم الذي لا أثر له في المعنى:

يقول جولدتسيهر: "ولبيان هاتين الحقيقتين قد تكفي بعض أمثلة فحسب، أولا للاختلاف في تحلية الهيكل المرسوم بالنقط"، وذكر عدة نماذج، ثم قال: "وعلى كل حال لا تسبب هذه الاختلافات وما شابهها فرقا من جهة المعنى العام ولا من جهة الاستعمال الفقهي[4]. وتعقبه الدكتور النّجّار في جميع الأمثلة التي ساقها، لكن باختصار شديد على طريقته:

1- مذاهب التفسير الإسلامي، ص07.

2- كلامه هذا يحتاج إلى رد مفصّل، وقد ألف الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي كتابه "القراءات في نظر المستشرقين والملحدين"، للرد عليه، وهو بحث قيمّ جمع فيه كما هائلا من الأدلة المختلفة رد بها مقولة جولدتسيهر. ينظر: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، دار السلام للنشر والطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص18-78.

3- ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص08.

4- المصدر نفسه، ص10.

المثال الأول: الآية 48 من سورة الأعراف: ﴿وَنادى أَصحابُ الأَعرافِ رِجالًا يَعرِفونَهُم بِسيماهُم قالوا ما أَغنى عَنكُم جَمعُكُم وَما كُنتُم تَستَكبِرونَ﴾، قال جولدتسيهر: "قرأ بعضهم بدلا من : تستكبرون بالباء الموحدة، تستكثرون بالثاء المثلثة"[1].

وتعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "لم تعتد هذه القراءة في القراءات السبع ولا الأربع عشرة. بل هي منكرة ولا يعرف على وجه التحديد من قرأ بذلك. وحسبك هذا دليلا على أن الخط لم يكن هو العمدة في صحة القراءة"[2].

المثال الثاني: الآية 57 من السورة ذاتها: ﴿ وَهُوَ الَّذي يُرسِلُ الرِّياحَ بُشرًا بَينَ يَدَي رَحمَتِهِ ﴾، ثم قال: "قرئ أيضا : نشرا بالنون بدل الباء"[3].

تعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "ثبتت هذه القراءة، بضم النون وسكون الشين عن طريق ابن عامر من السبعة؛ وبضم النون والشين عن طريق نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب...وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين ... فتبين لك أن مبنى ذلك هو تواتر الرواية لا هيئة الرسم"[4].

المثال الثالث: الآية 114 من سورة التوبة: ﴿وَما كانَ استِغفارُ إِبراهيمَ لِأَبيهِ إِلّا عَن مَوعِدَةٍ وَعَدَها إِيّاهُ﴾، ثم قال: "وفي قراءة – من الغريب أنها قراءة حماد الرواية – : (أباه) بالباء الموحدة"[5]

تعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "هذه قراءة منكرة بالاتفاق، فليست من السبعة، ولا الأربع عشرة. ولو كان مجرد الخط كافيا لاعتمدت"[6].

1- ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي، ص09.

2- المصدر نفسه، الهامش، ص09.

3- ينظر: المصدر نفسه ، ص09.

4- ينظر: المصدر نفسه، الهامش، ص09.

5- ينظر: المصدر نفسه ، ص09.

6- ينظر: المصدر نفسه، الهامش، ص09.

المثال الرابع: الآية 94 من سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ ، ثم قال: "قرأ جماعة من ثقات القراء: (فتثبتوا). والهيكل المرسوم (دون تنقيط) يتحمل الوجهين"[1].

وتعقبه الدكتور النّجّار بقوله: "يعترف جولدتسيهر بأن من قرأ بذلك هم ثقات القراء، وثقات القراء هم أصحاب القراءات المتواترة، فهل بعد ذلك مجال لتوهم أن الخط يعتد به في ذلك؟..."[2].

فالدكتور عبد الحليم النّجّار في تعقيباته السابقة دحض توهم جولدتسيهر بخصوص تأثير الخط العربي في القراءات القرآنية.

ثانيا – القسم الذي له أثر في المعنى:

وهنا لم يأل جولدتسيهر جهدا لإبراز المعاني المتولدة من خلال اختلاف القراءات، في حالات عدة نودها فيها يلي وفق تعليق الدكتور عبد الحليم النّجّار عليها:

الموضع الأول: آية 45 من سورة البقرة: ﴿ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾، قال: "أي فليقتل بعضكم بعضا، (أو بالمعنى الحرفي للنص: فاقتلوا أنفسكم بأنفسكم)، وهذا ينطبق في الواقع على ما جاء في سفر الخروج فصل 32 فصلة27، الذي هو مصدر الكلمات القرآنية، وربما كان مفسرون قدماء معتد بهم (ذكر قتادة البصرة المتوفي 117هـ 735م حجة في ذلك) قد وجدوا هذا الأمر بقتل أنفسهم، أو بقتل الآثمين منهم، أمرا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة، فآثروا تحلية الحرف الرابع من هيكل الحروف الصامتة: "فاقتلوا" بنقطتين من أسفل، بدل التاء المثناة من أعلى، فقرؤا :(فأقيلوا أنفسكم) بمعنى حققوا الرجوع عما فعلتم، أي بالندم على الخطيئة المقترفة. وهذا مثال يدل

1- ينظر: مذاهب التفسير الإسلامي، ص09.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص09.

فعلا على أن الملاحظات موضوعية قد شاركت في سبب اختلاف القراءة، خلافا للأمثلة السابقة التي نشأ الاختلاف فيها من مجرد ملابسات فنية ترجع إلى الرسم"[1].

وفي هذا المثال، اكتفى النّجّار بثلاثة تعقيبات:

1 – تعقبه حين قال: "وهذا ينطبق في الواقع على ما جاء في سفر الخروج ...الذي هو مصدر الكلمات القرآنية"، فبين أن "هذا تقول باطل على القرآن، بل المصدر هو اللوح المحفوظ للتوراة والقرآن وغيرهما من الكتب السماوية"[2].

وهذا ردّ موجز، وكأني أشعر بتسمح من الدكتور النّجّار في عبارته هذه؛ لأن جولدتسيهر بذكره المصدرية التوراتية للقرآن الكريم، يهدف إلى استقاء القرآن الكريم مادته من التوراة، وأن النبي ﷺ استفاد ذلك من احتكاكه باليهود، الأمر الذي يفهم منه نفيه كون القرآن الكريم وحيا إلهيا. وإلا فما سبب إقحام المقارنة بين القرآن الكريم والتوراة. بينما موضوعه هنا هو الحديث عن المقارنة بين قراءة قرآنية وأخرى. والمتتبع لهذا المبحث وغيره يجده كثيرا ما يستعمل عبارات يلحظ فيها القارئ الغرض الفاسد لجولدتسيهر الذي سبق ذكره.

2– وتعقبه أيضا في ذكره لقراءة وردت عن قتادة، وذلك في قوله: "وربما كان مفسرون قدماء معتد بهم (ذكر قتادة حجة في ذلك) قد وجدوا هذا الأمر بقتل أنفسهم، أو بقتل الآثمين منهم، أمرا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة، فآثروا تحلية الحرف الرابع من هيكل الحروف الصامتة: "فاقتلوا" بنقطتين من أسفل، بدل التاء المثناة من أعلى، فقرؤا:(فاقيلوا أنفسكم) بمعنى حققوا الرجوع عما فعلتم، أي بالندم على الخطيئة المقترفة".

فقال الدكتور النّجّار: "لا معنى للافتراض في هذا المجال، وعلى فرض أن قتادة قرأ بذلك، فربما صحت عنده هذه القراءة عن طريق الآحاد لا التواتر..."[3].

---

[1]– مذاهب التفسير الإسلامي، ص10 – 11.

[2]– مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص10.

[3]– مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص10 –11.

وأرى أن هذا التعقيب ليس في محله؛ لأن استعمال جولدتسيهر للفظ "ربما" لا يفهم منه أنه بمعنى الافتراض؛ لأن "ربما" تتكون من شقين اثنين: "ربّ" وما الكافة، وربَّ: كلمة تستعمل في الكلام لتقليل الشيء على ما ذكره ابن فارس[1].

وقال ابن هشام: "وليس معناها التقليل دائما خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا"[2].

وعلى هذا فقول جولدتسيهر: "وربما كان مفسرون قدماء معتد بهم"، يفهم منه إثبات وجود من يقول بهذا القول، مع قلته، وليس مجرد افتراض، وذكره للإمام قتادة[3] ليس اعتباطا.

هذا بالإضافة إلى أن النّجّار لم يتعقب جولدتسيهر في الشق المتعلق بالتوجيه الفاسد لسبب القراءة الواردة عن قتادة، وذلك في قوله: "قد وجدوا هذا الأمر بقتل أنفسهم، أو بقتل الآثمين منهم، أمرا شديد القسوة، وغير متناسب مع الخطيئة، فآثروا تحلية الحرف الرابع من هيكل الحروف الصامتة: "فاقتلوا" بنقطتين من أسفل، بدل التاء المثناة من أعلى، فقرؤا: (فاقيلوا أنفسكم)". وهذا تعليل باطل، جاء به ليبرز أن اختلاف القراءات مبناه على المصلحة التي يراها القارئ، فيتخيّر الشكل المناسب لما يراه صالحا أو أصلح، وهذا كله لينفي وقفية القراءات، ويربط وجودها بمتطلبات واقع يحدد مصالحه القراء. فيبرز ذلك في شكل اختيار قراءة ما.

1- مقاييس اللغة، ابن فارس، 384/2.

2- المغني اللبيب، ابن هشام، ص180.

3- قراءة قتادة أوردها الثعلبي في تفسيره "الكشف والبيان عن تفسير القرآن" (1/ 198)، حيث قال: "وقرأ قتادة: (فأقيلوا أنفسكم) من الإقالة أي استقيلوا العثرة بالتوبة". فقول عبد الحليم النّجّار: "ومن قال أن قتادة كان من القراء" لا يتنزل على كلام جولدتسيهر، كنقد، لأنه ناقل عن مصدر من مصادر التفسير، مصرح فيه بنسبة القراءة إلى قتادة، حتى وإن كان الثعلبي لم يسند قوله؛ وإنما الدسّ من جولدتسيهر كان في تعليل اختيار قراءة "أقيلوا" كما سبق أن فصلنا.

3- أبرز الدكتور النّجّار أمرا مهما يتمثل في تدليس وقع فيه جولدتسيهر يتمثل في نسبه قول لقتادة، والأمر خلاف ذلك، فقال: "ولقد روي استعظام هذا الجزاء عن القاضي عبد الجبار المعتزلي لا عن قتادة، ورد عليه العلماء (انظر الألوسي في الآية)، فليس من الأمانة نسبة الأقوال إلى غير أصحابها".

وهو كما قال، فقد قال الألوسي في تفسيره قوله: "وأنكر القاضي عبد الجبار أن يكون الله تعالى أمر بني إسرائيل- بقتل أنفسهم- وقال: لا يجوز ذلك عقلا- إذ الأمر لمصلحة المكلف- وليس بعد القتل حال تكليف ليكون فيه مصلحة، ولم يدر هذا القاضي بأن لنفوسنا خالقا- بأمره نستبقيها، وبأمره نفنيها- وأن لها بعد هذه الحياة التي هي لعب ولهو، حياة سرمدية وبهجة أبدية"[1].

فالاستعظام ورد عن قاضي عبد الجبار، فنسبه جولدتسيهر لقتادة، وجعله تعليلا لاختيار قراءة، غير صحيحة ولا معتمدة عند القراء.

ثم هو فوق كل هذا اعتبر المثال الذي ذكره دليل ملاحظة موضوعية، فقال: "وهذا المثال يدل فعلا أن ملاحظات موضوعية قد شاركت في سبب اختلاف القراءة، خلافا للأمثلة السابقة التي نشأ الاختلاف فيها من مجرد ملابسات فنية ترجع إلى الرسم"[2].

وهذه الطريقة في البحث عند جولدتسيهر تكشف عن الفساد المنهجي عند المستشرقين، الذي يعتمد التدليس، ونسبة الأقوال إلى غير قائليها، وتحريف النصوص مسلكا للوصول إلى مغرضة مرسومة مسبقا تهدف إلى الطعن والتشكيك في صحة القرآن الكريم.

الموضع الثاني: قال جولدتسيهر: "وبهذا ندخل في دائرة اختلاف الحركات في المحصول الواحد للحروف الصامتة، حيث ينشأ من ذلك أيضا اختلاف نحوي فحسب"، ثم ذكر المثال الآتي:

1- روح المعاني، الألوسي، 161/1.

2- مذاهب التفسير الإسلامي، ص11.

آية 8 من سورة الحجر : ﴿ما نُنَزِّلُ المَلائِكَةَ إِلّا بِالحَقِّ وَما كانوا إِذًا مُنظَرِينَ ﴾ ، فتبعا لاختلاف القراءة في قراءة اللفظ الدال على نزول الملائكة، هل هو: نُنَزِّل، أو تَنْزل، أو تُنْزَل (كل هذه القراءات ممثلة في الأقانيم)، تفيد المعنى كل كلمة بما يناسبها: نحن ننزل الملائمة أو الملائكة تنزل"[1].

وهنا تعقبه النّجّار بأن الاختلاف في القراءات الذي ذكره، يؤول إلى معنى واحد. ثم قال النّجّار: "على أنه أخطأ في تعيين القراءات الواردة ، فليس ما ذكره في السبع ولا الأربع عشرة، بل ورد فيها زيادة على القراءاة المشهورة: تنزل بتشديد الزاي المفتوحة مع ضم التاء وفتحها"[2]، وهذا راجع لعدم الدقة في استقراء كيفية أداء هذا اللفظ عند القراء وقلة درايته بوجوه الأداء المختلفة للقراءات.

وما أشار إليه النّجّار، ذكره أبو حفص السرّاج في قوله: "قرأ شعبة بضم التاء مع فتح الزاي ورفع الملائكة، وحفص وحمزة والكسائي بنونين: الأولى مضمومة والثانية مفتوحة وكسر الزاي ونصب الملائكة، والباقون بالتاء مفتوحة وكسر الزاي ونصب الملائكة، والباقون بالتاء مفتوحة مع فتح الزاي ورفع الملائكة، وشدد التاء البزي في الوصل وخففها الباقون. وأما الزاي فهي مشددة للجميع من يفتح ومن يكسر"[3].

المطلب الثالث – الكشف عن التضارب بين النصوص الواردة في المسألة الواحدة:

إن مما توقف عنده عبد الحليم النّجّار في تعقّباته على جولد تسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامي"، هو التناقض الذي وقع فيه في أكثر من موضع نفيا وإثباتا، فمن ذلك:

1- المصدر نفسه، ص13.

2- مذاهب التفسير الإسلامي، الهامش، ص13.

3- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، (ص: 204). وينظر: غيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي، (ص: 346).

أولا: وصف جولد تسيهر القرآن الكريم بالاضطراب بسبب اختلاف القراءات، وذلك خلال مقارنة القرآن الكريم بمصادر التشريع القديمة كالتوراة، فقال: "فلا يوجد كتاب تشريعي، اعترفت به طائفة دينية اعترافا عقديا على أنه نص منزل أو موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نص القرآن"[1].

ثم يناقض نفسه في سياق كلامه عن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، حيث يقول: "ومقتضى هذا الحديث أن الله [سبحانه] أنزل القرآن على سبعة أحرف، ينبغي عد كل منها صادرا عن المصدر الإلهي. وهو حديث، وإن كان يبدي شبها كبيرا برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد"[2].

يعقب الدكتور النّجّار بقوله: "أليس هذا شبيها بنزول القرآن على أحرف؟ أما النصوص الباقية من الكتب السابقة فهي مختلفة اختلافا كبيرا بل متضاربة أيضا"[3].

ثم ساق موضعا ثانيا يؤكد هذا التعارض، وذلك في قول جولدتسيهر: "وكثيرا ما ذكر أنه – يريد ابن عباس – كتابه في تفسير معاني الألفاظ إلى من يدعى أبا الجلد...ولا يتضح من الخبر الغامض، الذي زادته مغالاة ابنته غموضا، أي نسخة من التوراة كان يستخدمها في دراسته"[4].

ثانيا: قال جولدتسيهر: "وطائفة أخرى من القراءات الظاهرة في هذه الدائرة تنشأ من إضافة زيادات تفسيرية، حيث يستعان أحيانا على إزالة غموض في النص بإضافة تمييز أدق يحدد المعنى المبهم ودفعا لاضطراب التأويل"[5].

1- مذاهب التفسير الإسلامي، ص4.

2- المصدر نفسه، ص53.

3- المصدر نفسه، الهامش، ص4.

4- المصدر نفسه، ص85، 86.

5- مذاهب التفسير الإسلامي، ص15 – 16.

وهنا ذهب الدكتور النّجّار في تعليقه إلى إبراز التضارب بين مقولات جولدتسيهر في مواضع مختلفة، ثم رجّح كون هذا التعارض الظاهري يفهم منه التطور في جولدتسيهر تجاه هذه المسألة، فقال: "العجب أشد العجب من تسرع جولدتسيهر إلى الحكم بأن الزيادات تؤثر في نشأة قراءات، مع أنه سيذكر بعد قليل أنه "ليس بواضح حقا ما قصد من هذه الزيادات، هل قصد أصحابها إلى تصحيح حقيقي للنص أو إضافة تعليقات موضحة فقط لا تغير النص في شيء"، ثم يرجح هذا الرأي الثاني، أليس معنى ذلك أنه كان أولا في شك من الأمر، ثم اهتدى إلى أن هذه الزيادات من قبيل التفسير فحسب، ولم يقل أحد أنها من القرآن، فما هذا التناقض"[1]

الخاتمة: وفي الأخير نخلص إلى نتائج هذه الدراسة، ونلخّصها فيما يلي:

1. إن تعقبات الدكتور عبد الحليم النجار لم تشمل جميع القضايا المطروحة، بل بعضا منها، وتركزت على المرحلة الأولى والثانية من الكتاب.

2. تميزت تعقباته بالاختصار الشديد، ففي أكثر الأحيان يكتفي بإشارات دون تحليل.

3. تميز الدكتور النجار في تعقيبه بالأدب الجم، فلم يصدر منه ما يتعارض مع أداب تحليل ونقد مقولات المخالفين.

4. استعمل الدكتور النجار في تعقباته الأدلة النقلية والعقلية، ومقابلة نصوص جولدتسيهر بعضها ببعض لكشف التناقض فيها.

---

[1]– المصدر نفسه ، الهامش، ص15.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم: المصحف الإلكتروني

1. الاستشراق اليهودي رؤية موضوعية: مُحَمَّد عبد الرحيم الزيني، دار اليقين للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2011.

2. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ). المحقق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1415 هـ

3. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: 1384هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت .الطبعة: الثالثة، 1402 هـ - 1982 م (بيروت).

4. غيث النفع في القراءات السبع : علي بن مُحَمَّد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: 1118هـ). المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

5. القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، دار السلام للنشر والطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.نقلا عن النشر لابن الجوزي معجم

6. الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ). تحقيق: الإمام أبي مُحَمَّد بن عاشور. مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى 1422، هـ - 2002 م.

7. مذاهب التفسير الإسلامي: اجنتس جولدتسيهر، ترجمة عبد الحليم النّجّار، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة، 1955م.

8. مذاهب التفسير الإسلامي: اجنتس جولدتسيهر، ترجمة علي حسن عبد القادر، مطبعة العلوم، مصر، 1944م.

9. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ). المحقق: د. مازن المبارك / مُحَمَّد علي حمد الله. الناشر: دار الفكر – دمشق. الطبعة: السادسة، 1985.

10. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ). المحقق: عبد السلام مُحَمَّد هارون. دار الفكر. 1399هـ - 1979م.

11. المكرر في ما تواتر من القراءات السبع: عمر بن قاسم بن مُحَمَّد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي (المتوفى: 938هـ). المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

12. موسوعة المستشرقين، عبد الرحمان بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993.